

د ح م ق ع / 2015	جمهورية العراق	وزارة التخطيط
GAIS / 2015		الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

دليل حوكمة المواصفات القياسية العراقية
IRAQI STANDARDS GOVERNANCE MANUAL



دليل حوكمة المواصفات القياسية العراقية

الإعتماد	المراجعة	الإعداد	
			الإسم
هيئة اعتماد المواصفات	مدير قسم المواصفات	فريق الإعداد	الوظيفة
			التوقيع
			التاريخ

فريق الإعداد:

<u>الدائرة</u>	<u>العنوان الوظيفي</u>	<u>الإسم</u>
التقييس		لمياء علي حسين
التقييس		عصام سعيد عاصي
التقييس		تسليم مهدي حميد
التقييس		لبنى مصطفى جواد
التقييس		منال سلمان محمد
السيطرة النوعية		علي كريم سعيد
الخدمات الادارية والفنية		ورود عبد المهدي كاظم

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>البند</u>
	المقدمة	
1	المجال	1
1	التعاريف	2
3	الرؤية المستقبلية والاهداف في مجال المواصفات	3
3	الرؤية المستقبلية	1-3
4	اهداف الجهاز في مجال المواصفات	2-3
4	إدارة اعمال التقييس وتطوير المواصفات القياسية	4
4	الهيكل التنظيمي للجهاز	1-4
5	مهام قسم المواصفات	2-4
5	الهيكل التنظيمي لقسم المواصفات	3-4
6	مبادئ إعداد المواصفات القياسية العراقية	5
6	مراحل اعداد المواصفة القياسية العراقية	6
7	المرحلة الاولى	1-6
7	المرحلة الثانية	2-6
7	المرحلة الثالثة	3-6
7	المرحلة الرابعة	4-6
7	المرحلة الخامسة	5-6
7	المرحلة السادسة	6-6
7	مصادر تطوير المواصفات القياسية العراقية	7
7	القوانين وتعليمات العمل الخاصة بالجهاز المركزي	1-7
7	دليل الممارسات المهنية والأخلاقية	2-7
11	الصلاحيات والمسؤوليات في مجال المواصفات	3-7
13	المصادر والمراجع	8

المقدمة

يمثل هذا الدليل إطاراً عاماً لحوكمة المواصفات القياسية العراقية وقد تم وضعه إسترشاداً بأدلة المنظمة الدولية للتقييس التي أصدرتها لمساعدة الدول في تأسيس وإدارة هيئة مواصفات قياسية وطنية وهو يغطي المبادئ الرئيسية لاعداد واعتماد المواصفات القياسية العراقية .

يلخص هذا الدليل خبرة لجنة شؤون الدول النامية في المنظمة الدولية للتقييس (ISO/DEVCO) في التعامل مع الدول النامية ويستفيد من عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لأكثر من أربعين عاماً في مساعدة الدول النامية على إنشاء وتطوير هيئات المواصفات القياسية الوطنية والبنية التحتية للجودة ومساعدة مستخدمي المواصفات القياسية في تطويرها و تطبيقها .

يهدف هذا الدليل في النهاية الى زيادة الكفاءة والفاعلية والنزاهة في المواصفات القياسية العراقية كجزء رئيس من البنية التحتية للجودة في العراق كوسيلة لزيادة القدرة الإنتاجية والتجارية و حماية المستهلك والمجتمع والبيئة.

دليل حوكمة المواصفات القياسية العراقية

1- المجال

يتضمن هذا الدليل أسلوب اعداد المواصفات القياسية العراقية الاختيارية وتطويرها بالتوافق مع مبادئ منظمة التجارة العالمية (الإطار القانوني والهيكلية) للنهوض بالتجارة وحماية المستهلك كما يساعد الجهات ذات العلاقة للعمل بكفاءة للإرتقاء بالمواصفات القياسية العراقية ويتم ذلك من خلال الاتي:

1-1 المفاهيم والمبادئ الأساسية لعملية تطوير المواصفات القياسية العراقية .

1-2 أدوات وموارد عملية تطوير المواصفات .

1-3 هيكلية الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومسؤولياته وصلاحياته .

1-4 الأنشطة الرئيسية لتطوير المواصفات وهي :

1-4-1 اعداد المواصفات القياسية العراقية

1-4-2 اقرار (تبني) المواصفات القياسية الدولية أو الإقليمية

1-4-3 المراجعة الدورية للمواصفات القياسية العراقية

1-4-5 التدريب في مجال المواصفات القياسية طبقاً للمعايير الدولية .

2- التعاريف

1-2 الحوكمة

مجموعة المبادئ والقواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين الجهات المعنية بالمواصفات القياسية بما يحقق الإفصاح عن سياسات العمل وتجنب تضارب المصالح .

2-2 مواصفة قياسية

وثيقة قياسية اختيارية توضع بتوافق الآراء تعتمدها جهة مخولة تحدد للاستخدام العام والمتكرر خطوطاً عامة أساسية ومتطلبات لأنشطة تهدف إلى تحقيق الدرجة المثلى من النظام في سياق محدد .

2-3 مواصفة قياسية دولية

مواصفة قياسية تعتمدها هيئة تقييس دولية تطرح للتداول العام.

2-4 مواصفة قياسية إقليمية

مواصفة تعتمدها هيئة تقييس إقليمية تطرح للتداول العام.

2-5 مواصفة قياسية وطنية

مواصفة تعتمد عليها هيئة تقييس وطنية تطرح للتداول العام.

2-6 لائحة فنية

وثيقة تصدرها جهة حكومية مخولة تحدد القواعد الفنية الإلزامية التي ينبغي تطبيقها في مجال محدد.

2-7 دليل

وثيقة يعتمد عليها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تتضمن قواعد وتعليمات عمل.

2-8 اجراء عمل

وثيقة يعتمد عليها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تتضمن الية ومراحل تطبيق العمل.

2-9 تبني

اعتماد مواصفة قياسية دولية او اقليمية او اخرى كمواصفة قياسية عراقية .

2-10 نسق المواصفة القياسية العراقية

يكون ترتيب المواصفة القياسية العراقية وفق م ق ع (صفر) الخاصة ب(قواعد نسق وعرض المواصفة القياسية العراقية).

2-11 هيئة اعتماد المواصفات

هيئة تتألف من رئيس الهيئة والذي هو رئيس الجهاز وعضوية كل من مدير عام دائرة التقييس ومدير عام دائرة السيطرة النوعية ومقررها مدير قسم المواصفات وسكرتير، وتكون مهمتها الاساسية إعتتماد المواصفات القياسية العراقية.

2-12 المجلس الفني للمواصفات

يتألف من مدير قسم المواصفات ومسؤولي شعب القسم تكون مهامه وفق 8-3-1 .

2-13 لجنة فنية

اللجنة الفنية للمواصفات القياسية العراقية المشكلة من قبل الجهاز لإحدى قطاعات المواصفات لإعداد مسودة لجنة او المسودة النهائية لمواصفة قياسية عراقية ويمكن ان تنبثق عنها لجان فرعية اذا دعت الحاجة وتتألف اللجان الفنية من اعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة .

2-14 لجنة فرعية

لجنة منبثقة عن اللجنة الفنية تقوم بمهام واختصاصات محددة ضمن برنامج اللجنة الفنية.

2-15 مسودة عمل

مسودة المواصفة التي تعد من قبل الفني وترسل الى اللجنة الفنية المختصة لمناقشتها .

2-16 مسودة اللجنة

المسودة الاولى للمواصفة التي وضعت صيغتها بعد مناقشة مسودة العمل من قبل اللجنة الفنية والتي يتم ارسالها الى الجهات ذات العلاقة لدراستها وابداء الملاحظات.

2-17 مسودة نهائية

المسودة النهائية للمواصفة التي وضعت صيغتها بعد مناقشة مسودة اللجنة آخذين بنظر الاعتبار ملاحظات الجهات ذات العلاقة وترسل مرة ثانية الى الجهات ذات العلاقة للتصويت ثم ترفع للاعتماد.

2-18 اعتماد المواصفة القياسية العراقية

إعتماد المسودة النهائية كمواصفة قياسية عراقية من قبل هيئة اعتماد المواصفات.

3- الرؤية المستقبلية والأهداف في مجال المواصفات

3-1 الرؤية المستقبلية

تعتبر المواصفات القياسية العراقية هي المكون المحوري في البنية التحتية للنظام الوطني للجودة في سياق التنمية المستدامة المتوازنة إقتصادياً وبيئياً ومجتمعياً لذلك يجب أن تخرج المواصفات القياسية العراقية من إطار المواصفات القياسية الفنية والصناعية إلى إطار التنمية المستدامة كما يجب أن تكون إجراءات إعداد وإصدار المواصفات القياسية العراقية قادرة على مواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة .

ومن هنا تنحصر الرؤية المستقبلية للجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتوجهه الأساسي في مجال المواصفات بالاتي :

3-1-1 تحث المواصفات القياسية العراقية في المستقبل القريب مكانة وطنية وإقليمية ودولية أكبر .

3-1-2 على المستوى الوطني : يصبح المنتجون والتجار والمستهلكون والأجهزة الرقابية فخورين بأن الجودة والسلامة وحماية البيئة هي سمة أصيلة في السلع و الخدمات وأن تطبيق المواصفات القياسية العراقية يسهم في رفاهية المجتمع ويساهم في التنمية المستدامة إقتصادياً وبيئياً ومجتمعياً.

3-1-3 المشاركة في اعداد تشريعات ولوا ئح فنية عراقية ملازمة قانوناً ويحترمها المنتجون والتجار عن قناعة بأنها لمصلحة منشآتهم على المدى القصير والبعيد .

3-1-4 تعمل الجهات المعنية باعداد المواصفات القياسية العراقية والسيطرة النوعية ومراقبة الجودة والسلامة والبيئة وحماية المستهلك بالتنسيق فيما بينها وطبقاً للمعايير الدولية و باستقلالية وحيادية ونزاهة وأمانة ومصداقية وشفافية .

3-1-5 على المستوى الإقليمي العربي : تكون المواصفات القياسية العراقية متوافقة مع المواصفات العربية وتدعم التجارة العربية البينية قدر الامكان.

3-1-6 على المستوى الدولي :المشاركة بصورة فاعلة في اعداد المواصفات القياسية الدولية بما يعزز مصالحنا الوطنية وسلامة مواطنينا والإستدامة البيئية.

3-1-7 التركيز على تنمية الموارد البشرية وتطوير كفاءة ومهارة جميع العاملين في مجالات التقييس والمطابقة والبنية التحتية للجودة وصقل خبراتهم من خلال نهضة معرفية علمية ومن خلال الإحتكاك الدولي بالأجهزة والهيئات الدولية والإقليمية .

3-1-8 توظيف تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على مواكبة التطورات السريعة في هذا المجال لدعم أنشطة التقييس والجودة .

3-1-9 اتباع منهجاً متوازناً يضمن اشتراك كل الجهات ذات العلاقة في اطار حوكمة رشيدة وإدارة جيدة عالية الكفاءة والفاعلية واتباع منهجاً مسؤولاً مجتمعياً وقانونياً وأخلاقياً .

3-2 اهداف الجهاز في مجال المواصفات

في ضوء الرؤية المستقبلية تكون اهداف الجهاز في مجال المواصفات القياسية الاتي:

3-2-1 إعداد وتوفير مواصفات قياسية عراقية تلبي احتياجات المنتجين والمستوردين والمستهلكين.

3-2-2 حماية المستهلكين والمنتجين وحماية البيئة والصحة والسلامة العامة.

3-2-3 العمل على توافق المواصفات القياسية العراقية مع المواصفات القياسية العربية قدر الامكان.

3-2-4 توسيع آفاق التعاون العربي والدولي بمختلف المجالات ذات العلاقة بالمواصفات القياسية.

3-2-5 نشر الوعي في مجال المواصفات القياسية بجميع الوسائل المتاحة والعمل على دعم وتطوير الرقابة الجماهيرية على نوعية السلع والمنتجات.

4- إدارة المواصفات القياسية العراقية

4-1 الهيكل التنظيمي للجهاز

يوضح شكل رقم 1 الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز



شكل رقم 1 - الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز

2-4 مهام قسم المواصفات

تشمل مهام قسم المواصفات الآتي:

1-2-4 اعداد المواصفات القياسية العراقية.

2-2-4 اعداد ادلة واجراءات العمل الخاصة بقسم المواصفات .

3-2-4 ابداء المشورة الفنية فيما يخص المواصفات لدوائر الدولة والقطاع الخاص والمستوردين وأقسام ودوائر الجهاز الأخرى .

4-2-4 النظر في مقترحات وشكاوي المستهلكين والمنتجين فيما يتعلق بمواصفات ونوعية المنتجات

5-2-4 التعاون مع المؤسسات العربية والأقليمية والدولية المماثلة لتطوير فعاليات القسم.

6-2-4 مراجعة المواصفات القياسية العراقية بهدف تطويرها.

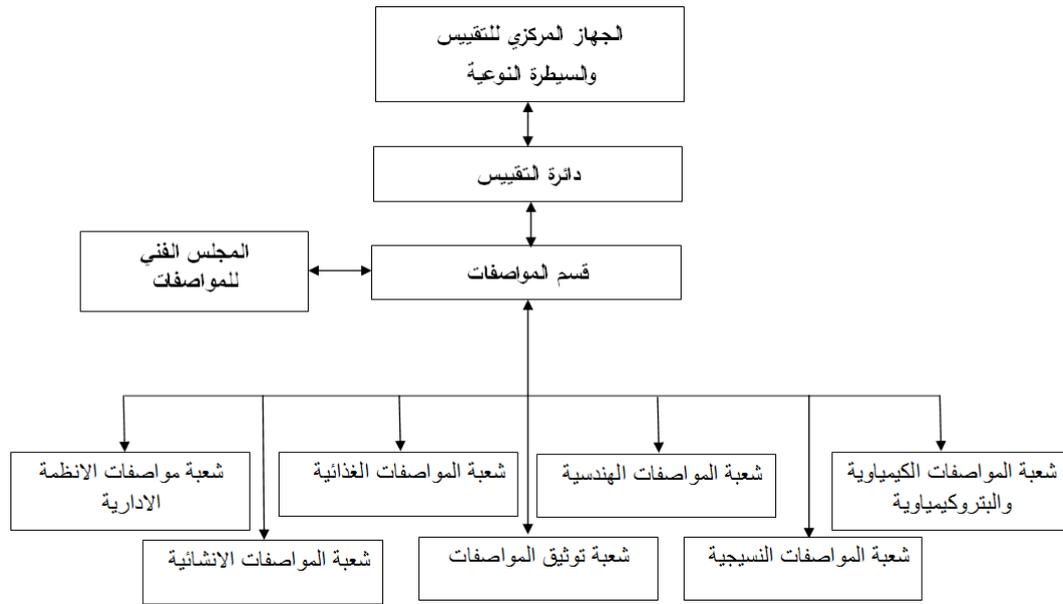
7-2-4 بيع وتسويق المواصفات القياسية العراقية

8-2-4 توزيع وتبادل المعلومات والبيانات والدراسات والمراجع الخاصة بالمواصفات مع الأجهزة المماثلة العربية والاقليمية والدولية.

9-2-4 إعداد وتدريب ورفع كفاءة العاملين في قسم المواصفات.

3-4 الهيكل التنظيمي المقترح لقسم المواصفات

يوضح شكل رقم 2- الهيكل التنظيمي لقسم المواصفات



شكل رقم 2- الهيكل التنظيمي المقترح لقسم المواصفات

5- مبادئ اعداد المواصفات القياسية العراقية

في عملية اعداد وتطوير المواصفات القياسية العراقية يجب الإلتزام بمجموعة المبادئ الآتية:

1-5 تجاوب المواصفات القياسية العراقية مع احتياجات السوق

يجب أن تلبي المواصفات القياسية العراقية احتياجات الصناعة او الجهات ذات العلاقة مثل جمعيات حماية المستهلك ، حيث تتواصل هذه الجهات مع الجهاز لتوصيل احتياجها الى مواصفة جديدة او تعديل مواصفة قائمة او تحديثها من خلال ممثلها في اللجان الفنية .

2-5 تطوير المواصفات القياسية العراقية بمشاركة الخبراء وكل الجهات ذات العلاقة

يتم تطوير المواصفات من خلال الخبراء والمستهلكين والاكاديميين والجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة الذين يشكلون اللجان الفنية المشاركة في اعداد المواصفة القياسية العراقية.

3-5 بناء المواصفات القياسية العراقية وفق مبدأ التوافق .

يتم الاخذ بالتعليقات والملاحظات ومتطلبات الجهات ذات العلاقة باعتماد مبدأ التوافق قدر الامكان.

6- مراحل اعداد المواصفة القياسية العراقية

يتم اصدار المواصفة القياسية العراقية وفق المراحل الآتية:

6-1 المرحلة الاولى - اعداد مسودة العمل

يقوم فني من الشعبة المختصة من قسم المواصفات او اي جهة اخرى باعداد مسودة العمل وتدقق من قبل مسؤول الشعبة.

6-2 المرحلة الثانية - اعداد مسودة اللجنة .

تقوم اللجنة الفنية المختصة بدراسة مسودة العمل لوضع مسودة اللجنة .

6-3 المرحلة الثالثة - ارسال مسودة اللجنة الى الجهات ذات العلاقة لابداء الاراء والملاحظات حولها

6-4 المرحلة الرابعة - قيام اللجنة بدراسة الملاحظات على مسودة اللجنة ومناقشتها ووضع المسودة النهائية

6-5 المرحلة الخامسة - ارسال المسودة النهائية الى الجهات ذات العلاقة بعد موافقة مدير قسم المواصفات للتصويت بالموافقة او الرفض وفي حالة موافقة ثلثي الجهات ذات العلاقة مع عدم وجود اصوات سلبية اكثر من ربع الاصوات الكلية ترفع المسودة النهائية الى هيئة اعتماد المواصفات للموافقة على اعتمادها كمواصفة قياسية عراقية .

6-6 المرحلة السادسة - رفع المسودة النهائية الى هيئة اعتماد المواصفات لاعتمادها كمواصفة قياسية عراقية.

7- مصادر تطوير المواصفات القياسية العراقية

تمثل المواصفات القياسية العراقية توافقا وطنيا بين اوسع قاعدة ممكنة من الجهات ذات العلاقة ومساهمات الخبراء ممن يدركون مدى الحاجة للمواصفات القياسية والنتائج المترتبة على تطبيقها وهكذا يتم قبول المواصفة ومراعاة تطبيقها على نطاق واسع من القطاعات العامة والخاصة .

تتعدد المصادر والادوات والموارد اللازمة لدعم عمل الجهات المشاركة في وضع المواصفات والادلة والمخرجات الأخرى ومن هذه المصادر الاتي:

7-1 القوانين وتعليمات العمل الخاصة بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية القوانين والتعليمات التي تحدد التوجهات الأساسية التي ينبغي اتباعها في وضع المواصفات العراقية وغيرها من المخرجات

7-2 دليل الممارسات المهنية والاخلاقية

دليل لتسهيل عمل الجهاز ويتم الالتزام به من قبل المنتسبين والجهات ذات العلاقة وتطبق على الخبراء الذين يتم إختيارهم للمشاركة في لجان الجهاز أو غيرها ويعتبر هذا الدليل مرجعاً للفئات المذكورة أعلاه التي تعمل في إطار مبادئ الجهاز وعلى هذه الفئات التعهد بالاتي:

"نحن المشاركون في العمل بالجهاز نعتزف بالمسؤولية وقيمة المشاركة في وضع المواصفات العراقية وبالتالي نحن نتمسك بالمبادئ العامة للسلوك المهني في مجال إصدار المواصفات "

7-2-1 مبادئ دليل الممارسات المهنية والاخلاقية

7-2-1-1 الشفافية

- أ- توفير المعلومات الأساسية حول برنامج العمل والمشاريع والوثائق النهائية.
- ب- دعوة كافة الأطراف المعنية لتقديم المقترحات لتضمينها في خطة إصدار المواصفات .
- ت- تشكيل اللجان الفنية من ممثلين من الجهات ذات العلاقة واستشارة كل هذه الجهات .
- ث- إتاحة المستندات والمراجع الخاصة بموضوع المواصفة لكل أعضاء اللجنة .
- ج- توفير مسودات المواصفات للجهات ذات العلاقة خارج أعضاء اللجنة مع منح فترة كافية لإبداء الرأي .
- ح - الاحتفاظ بسجلات لعملية إعداد المواصفات .
- خ - سرعة نشر المواصفات المعتمدة وإتاحتها للبيع

7-2-1-2 الفاعلية

- أ- تحقيق الأهداف دون آثار سلبية والاستجابة لاحتياجات السوق والتطورات التكنولوجية .
- ب- اخذ احتياجات السوق والاقتصاد الوطني والاتجاهات العالمية في الاعتبار .
- ت- اعتماد المواصفات الدولية كلما أمكن كوسيلة لنقل التكنولوجيا وتسهيل التجارة .
- ث- تكون صياغة المواصفات بلغة واضحة سلسة لا تسمح بتضليل المستخدم أو المستهلك .
- ج- الحرص عند الاخراج النهائي للمواصفات على عدم تغيير محتواها وتجنب الاخطاء التي تعيق التطبيق السليم .
- ح- مراجعة المواصفات دوريا للتأكد من استمرار مناسبتها وفعاليتها.

7-2-1-3 الانفتاح

- أ- تكون المشاركة مفتوحة امام الجهات ذات العلاقة دون تمييز وضمان التمثيل المتوازن للجهات المختلفة مثل المنتجين والمستهلكين في كل المراحل.
- ب- مشاركة الجهات ذات العلاقة بشكل متوازن في المراحل الاتية:
 - اقتراح بنود العمل (خطة إعداد المواصفات) .
 - أعمال اللجان الفنية .
 - ابداء الملاحظات على مسودات المواصفات .

- أخذ الملاحظات الواردة في الاعتبار وتضمينها في المواصفات كلما امكن ذلك.

4-1-2-7 التوافق

أخذ آراء جميع الأطراف في الاعتبار والتوفيق بين الآراء المتعارضة كلما امكن ذلك ولتسهيل التوصل إلى الاتفاق يلزم الآتي :

أ- تحديد نقاط الاتفاق والخلاف بدقة وتحية الأولى جانباً لتسهيل النقاش حول نقاط الاختلاف وبالتالي الوصول إلى الاتفاق .

ب- التعاون والمثابرة للتوفيق بين الآراء المتعارضة قدر الإمكان .

ت- استعداد كل طرف للتنازل عن جزء من وجهة نظره للالتقاء في منتصف الطريق بشرط أن يكون المنفق عليه مقبولاً فنياً .

5-1-2-7 الاتساق

أ- تجنب الازدواجية أو تداخل العمل على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

ب- التنسيق بين اللجان والجهات المختلفة في مرحلة وضع الخطة وقبل اعتمادها .

ت- إصدار المواصفات للمواضيع ذات الطابع العام (والتي يمكن أن تكون مشتركة بين عدة مواصفات) كمواصفات مكملة

أمثلة

- أخذ النماذج وتحضيرها للفحص

- فحوص مشتركة في عدة مواصفات

- مواصفات نظم الإدارة والتدقيق

ث- استخدام المواصفات الدولية أو أجزاء منها كأساس للمواصفات العراقية طالما كانت مناسبة للتطبيق في الظروف المناخية والجغرافية المحلية ولا تمثل مشكلة تكنولوجية أساسية.

2-2-7 يكون دليل الممارسات المهنية والاخلاقية متداولاً ويتم تذكير اللجان الفنية مراراً وتكراراً بمبادئه

من خلال الآتي :

أ- إدراجه ضمن وثائق الاجتماع.

ب- تقديمه في بداية اجتماعات اللجنة مع عرض موجز لاهميته .

ت- إدراجه كبنود دائم في جدول أعمال الاجتماعات ومراجعة مبادئه في الدقائق الأولى من كل اجتماع .

ث- إرفاقه مع قوائم الحضور للاجتماع التي يتم تعميمها لتوقيع الحضور في الاجتماعات .

7-2-3 سياسة حماية البيانات

يقوم قسم المواصفات بجمع البيانات الشخصية للمشاركين في أعداد المواصفات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات ، والبيانات الشخصية هي : أسماء الاشخاص وما يتعلق بهم من عناوين البريد الالكتروني و العناوين الفعلية و أرقام الهاتف والمهام التي يتم جمعها واستخدامها بغرض العمل في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

وطبقاً لهيكلية العمل يتم استخدام البيانات الشخصية داخل الجهاز وخارجه من قبل سكرتارية اللجان الفنية ومنتسبي قسم المواصفات ذوي العلاقة .

7-2-4 سياسة المواصفة الدولية لقسم المواصفات

إن متطلبات منظمة التجارة العالمية وظهور نظام التجارة متعددة الأطراف وآثار العولمة والأهمية المتزايدة للتعاون الإقليمي أحدث تغييراً في سياسة المواصفات القياسية العراقية حيث يكون أساس اعدادها المواصفة مع المواصفات الدولية والاقليمية كلما كان ذلك ممكناً.

رغم أن هيئة المواصفات القياسية الوطنية في أي دولة نامية بحاجة حقيقية لوضع مواصفة قياسية وطنية لسلع معينة لتحسين نوعية الصادرات فإنه ينبغي التأكيد أكثر فأكثر على مواكبة المواصفات الدولية لإفادة الإقتصاد الوطني ككل .

لا شك أن الأفضل هو أن يمتلك العراق الموارد اللازمة للتأثير في محتوى المواصفات القياسية الدولية من خلال المشاركة في مراحل اعدادها وجعلها أكثر قبولا لدى الجهات ذات العلاقة فحينئذ يمكن التمتع بفوائد المواصفة بسرعة وباستثمار قليل للوقت والمصادر .

لتحقيق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ولتحقيق اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة تلتزم الهيئات الوطنية للتقييس ان تكون مواصفاتها الوطنية ذات الصلة متوائمة عالمياً قدر الامكان ويجب ان تأخذ ذلك بنظر الاعتبار اللجان الفنية المشاركة في اعداد المواصفات القياسية العراقية ويمكن ان تقدم المواصفات خيارات متعددة لاستيعاب الاختلافات القائمة والمشروعة في الاسواق .

إن الحاجة للمواصفات القياسية الوطنية مستمرة ولا يمكن أن تنتهي أبدا ، وتوضح حقائق نظام التجارة متعدد الأطراف بأن الدور الرئيسي لهيئات المواصفات القياسية الوطنية في الدول النامية قد يتغير إلى مزيج من:

- المراقبة والمساهمة في التطوير الدولي والإقليمي للمواصفات بالنيابة عن الجهات ذات العلاقة.
- تقديم معلومات حول المواصفات القياسية وقضايا تقييم المطابقة ذات الصلة.
- رفع درجة الوعي ونشر أهمية المواصفات القياسية وبناء الجودة كأدوات لتحسين الدخول للأسواق وتبادل المعلومات وتشجيع طرق العمل الجيدة والتنمية المستدامة.

- إجراء التدريب الملائم في مجال التقييس لمنتسبيها وللجهات ذات العلاقة .
 - ادارة وتنظيم وتنسيق عملية الموازنة العالمية والإقليمية قدر الامكان .
 - تمثيل المصالح الوطنية في بيئات المواصفات الدولية والإقليمية.
 - تطوير المواصفات القياسية الوطنية .
 - المشاركة في اعداد اللوائح الفنية
 - الاستجابة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية التي تتضمن غالبا استضافة نقطة الإستعلام الوطنية الخاصة بالمواصفات حول الحواجز الفنية أمام التجارة.
- 7-2-5 إشراك الجهات ذات العلاقة وتحقيق التوافق في الآراء
- يعمل قسم المواصفات على تلبية احتياجات السوق وإشراك الجهات ذات العلاقة على سبيل المثال لا الحصر :
- أ- الجهات الحكومية
 - ب- الجهات المنتجة الحكومية وغير الحكومية .
 - ت- منظمات المجتمع المدني غير الحكومية.
 - ث- النقابات المهنية والعمالية .
 - ج- قوى السوق المختلفة
 - ح -الجهات الاكاديمية والبحثية
 - خ- المستهلكون
- 7-3-3 الصلاحيات والمسؤوليات في مجال المواصفات
- 7-3-1 المجلس الفني للمواصفات
- يقوم المجلس الفني للمواصفات بأداء المهام الرئيسية الآتية:
- 7-3-1-1 وضع واقرار الخطط السنوية لانشطة قسم المواصفات .
- 7-3-1-2 متابعة تنفيذ الخطط السنوية .
- 7-3-1-3 تشكيل اللجان الفنية وتخصيص سكرتارية اللجان والمقررين لكل لجنة فنية والتنسيق الفني بين اللجان .
- 7-3-1-4 تحديد الأولويات إذا لزم الأمر لمهام محددة من العمل الفني.
- 7-3-1-5 رصد التقدم المحرز في العمل الفني .
- 7-3-1-6 مراجعة الادلة واجراءات العمل الفني وتحديثها باستمرار.

7-3-2 مقرر اللجنة الفنية واللجنة الفرعية

يعين مقرر اللجنة من قبل المجلس الفني للمواصفات ويكون عضواً في اللجنة الفنية ومسؤولاً عن الآتي:-

7-3-2-1 قيادة الاجتماعات بفعالية وعدالة وتوجيه الاعضاء والخبراء من أجل التوافق والتأكد من أن جميع وجهات النظر تعامل بشكل متساوي.

7-3-2-2 التصرف بحيادية وقدرة حيث أن مقرر اللجنة لا يمثل وجهة نظر واحدة.

7-3-2-3 معرفة ومتابعة وضمان اتباع الأدلة والاجراءات الخاصة باعمال المواصفات وتنفيذ سياسات وقرارات المجلس الفني للمواصفات و يقوم بتقديم المعلومات للمجلس الفني للمواصفات في المسائل الهامة المتعلقة باللجنة.

7-3-2-4 يتعاون بشكل فعال مع اللجان الأخرى في حالة المواضيع المشتركة أو ذات الصلة.

7-3-2-5 متابعة جدول أعمال اللجنة

7-3-2-6 توجيه سكرتير اللجنة لتنفيذ أولويات العمل.

7-3-2-7 ضمان صياغة جميع القرارات المتداولة في اجتماعات اللجنة بوضوح .

7-3-2-8 تنفيذ قرارات المجلس الفني للمواصفات في اللجنة.

7-3-2-9 تنظيم وإدارة العمل الفني داخل الاجتماعات طبقاً لخطة اللجنة والتواريخ المتفق عليها.

7-3-2-10 نزع فتيل التوترات داخل اللجنة في حالة حدوثها.

7-3-2-11 الالتزام بدليل الممارسات المهنية والاخلاقية.

7-3-3 سكرتير اللجنة الفنية

يعين سكرتير اللجنة من قبل المجلس الفني للمواصفات ويكون مسؤولاً عن الآتي :

7-3-3-1 تهيئة ومتابعة وثائق العمل.

7-3-3-2 ارسال كافة الوثائق الخاصة باللجنة الى اعضائها والجهات ذات العلاقة واستلامها منهم.

7-3-3-3 تهيئة مستلزمات اجتماعات اللجنة.

7-3-3-4 متابعة تنفيذ خطة كل مواصفة قياسية عراقية داخل اللجنة.

7-3-3-5 متابعة اعمال المراجعة الدورية للمواصفات القياسية العراقية.

7-3-3-6 إعداد جدول اعمال اللجنة واتخاذ الترتيبات اللازمة بالتنسيق مع مقرر اللجنة .

7-3-3-7 تدوين قرارات اللجنة خلال الاجتماع وكل المواضيع الاساسية التي تم مناقشتها وتضمينها في محضر اجتماع اللجنة وبشكل واضح .

7-3-3-8 إعداد التقارير اللازمة ورفعها إلى المجلس الفني للمواصفات .

7-3-3-9 الالتزام بدليل الممارسات المهنية والاخلاقية .

8- المصادر والمراجع

1-8 توجيهات المنظمة الدولية للتقييس /اللجنة الكهروتقنية الدولية / الجزء 1 / 2014

2-8 توجيهات المنظمة الدولية للتقييس / اللجنة الكهروتقنية الدولية / الجزء 2 / 2011

3-8 المواصفة القياسية العراقية رقم (صفر) / 2013

4-8 قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم 54 لسنة 1979 وتعديلاته